قراءة للمشهد الانتخابي للبرلمان المصري ٢٠١٠م

تشهد مصر في الثامن والعشرين من هذا الشهر الانتخابات البرلمانية لانتخاب أكبر برلمان في تاريخ مصر من حيث الحجم .

وقد فاجأ الحزب الوطني أنصاره قبل خصومه، حين قرر أن يخوض الانتخابات التشريعية بهذا العدد الكبير من المرشحين الذي وصل إلى ٧٧٠مرشحاً إلى مقاعد مجلس الشعب وهى ٥٠٨ بواقع أكثر من مرشح في العديد من الدوائر.. بينما لم يستطع أكبر أحزاب المعارضة، أن يجد العدد الكافي من المرشحين، الذي يمكنه من المنافسة على نصف عدد مقاعد مجلس الشعب.

والتبرير الوحيد الذي قدمه الحزب لذلك هو بأن الحزب تلقى ٣٧٠٠ طلب من كوادره لخوض الانتخابات وأن آراء المجمعات الانتخابية واستطلاعات الرأي التي أجريت بين جماهير كل دائرة، قد كشفت عن التقارب الشديد في مستوى شعبية أكثر من كادر على ما يقرب من نصف عدد المقاعد فقرر أن يترك لها حرية الاختيار من بين كوادره وكان الحزب في انتخابات ٢٠٠٥م قد تلقى ضربة موجعة ، حين فاز المنشقون وغير الملتزمين بأغلبية المقاعد، ولم يحصل الملتزمون إلا على ٣٠ منها، مما اضطره إلى استعادتهم، والخضوع إلى شروطهم، بما في ذلك التنازل عن الاتجاه الذي كان يتبناه، بتغيير النظام الانتخابي القائم على المقاعد الفردية إلى نظام يأخذ بالقائمة النسبية غير المشروطة، على الرغم من إلحاح كل التيارات والأحزاب السياسية، على المطالبة بذلك، باعتباره النظام الانتخابي الأكثر ديمقراطية، إذ هو يكفل عدم إهدار قسم كبير من أصوات الناخبين، ويضمن تمثيل الأقليات الدينية والنوعية، ويتيح الفرصة لاجراء انتخابات تسفر عن تركيب متوازن للمجلس التشريعي، بحيث يمثل كل اتجاهات الرأي العام.

وإقدام الحزب على هذا يعتبر تجربة جديدة أكدت قيادات الحزب بأنه إجراء مدروس ومعروف مسبق النتائج .

د.علي صالح موسى

ولم يكن هذا الإجراء وحده مفاجئ فقد سبقه تجربة جديدة في اختيار مرشحيه إلى البرلمان من خلال المجمعات الانتخابية للحزب ووضع مسئولية اختيار المرشحين أمام اعضاء الحزب بحسب الدوائر وشهدت الانتخابات منافسات وصلت في بعض الأحيان إلى حد التشاجر والتشاحن والصراع .. واعتبرها البعض تجربة ثرية واتسمت بالجيوية رغم مأشابها من سلبيات وهي دليل تأكيد عزم الحزب بالتغيير والذي بدأه بنفسه ومارس قواعد اللعبة الديمقراطية من داخل قواعده وأماناته. وجاءت كثرة مرشحيه لتتيح فرصاً أكثر للأعضاء لاختيار أفضل العناصر وأكثرها نفعاً للناس. وفائدة للحزب وقد تلى الانتخابات عمليات استطلاع رأي حول المرشحين ومدى قبولهم بالشارع وسمعتهم والخدمات التي يقدمونها لأهالي الدائرة .

وأمام نتائج هذه التجربة للحزب وانتخاباته الداخلية فإن الاختيار للأفضل ممكن . فالبدائل امامه كثيرة. والإجماع على مرشح ما يعني توفر المصداقية والشعبية فيه بدرجة مقبولة .. وهو طريق لاختفاء العوامل السلبية التي أفرزت في السابق عدداً من النواب لم يكونوا فوق مستوى الشبهات وخصوصا من رصيد الحزب .

وقام أعضاء المجمعات الانتخابية باختيار مرشحيهم من بين ٢٨٨٧ مرشحا يتنافسون على مقاعد البرلمان وبعد الانتخابات احتفظ مكتب الحزب بحق إعلان النتائج ولكي يتجاوز سلبيات الانتخابات السابقة بالإعلان عن أسماء مرشحيه بوقت مبكر وبروز حالات كثيرة للتقدم إلى الترشيح بصفة مستقلين بل وأعلن البعض الانشقاق عن الحزب والوقوف ضده فقد اعتمد الحزب الآلية التالية:

– توكيل من المرشح معتمد من الشهر العقاري بالتفويض بإكمال إجراءات الترشيح من قبل هيئة الحزب في المحافظة

– دعم الحزب بمبلغ مالي يجري تحديده لكل عضو لدعم العملية الانتخابية للحزب

ولم يكتف الحزب عند هذا بل احتفظ بسرية أسماء مرشحيه حتى الساعة الأخيرة المحددة لتقديم أسماء المرشحين وهو ما أثار حالة من التذمر من قبل الذين اسقط الحزب أسماءهم من الترشيحات فمنهم من طالب باسترداد أمواله وآخرون أعلنوا عن استقالته أو مناصرتهم لأحزاب أخرى.

وشهد هيئة مكتب الحزب الوطني نقاشات حادة برئاسة الأمين العام للحزب قبل رفع التقرير إلى الرئيس مبارك حول أسماء المرشحين و ضرورة فتح عدد من الدوائر للتنافس بين أعضاء الحزب لأكثر من ثلاثة مرشحين للتنافس على مقعد واحد وهذا مارفضه ما يعرف بالحرس القديم كونه يؤدي إلى تفتيت الأصوات .. وبرره أمين التنظيم أحمد عز المتحمس لهذا الخيار بأن المقصود تجميع أصوات الحزب داخل إطار الحزب وحرمان الآخرين المنافسين من أصواته وسيكون الاحتمال إعادة الانتخاب وهو ما سيكون بين مرشحي الحزب وحدهم ونوه بأن الدوائر المفتوحة هي التي لايتمتع فيها الإخوان بنفوذ كبير.

وساد الإرتباك في صفوف الوطني حيث كان من المقرر حصول الحزب على رمزين هما الهلال والجمل إلا أن وجود أكثر من مرشح للحزب في بعض الدوائر دفعه إلى إضافة رموز أربعة جديدة وهي غصن الزيتون والحصان والنجمة والقمر ليتسنى خوض الانتخابات في نفس الدائرة لأكثر من مرشح واحد كما أشرنا ومع إعلان اللجنة العليا للانتخابات بأسماء المرشحين أعلن الحزب حصول أربعة من مرشحيه على مقاعد البرلمان بالتزكية لعدم وجود منافسين لهم .

وشهدت بداية الدعاية الانتخابية أحداث ساخنة وصلت إلى درجة تبادل أنصار مرشحي الحزب الوطني بدائرة الشهداء في المنوفية إطلاق النار فيما بينهم.

و حرص الحزب الوطني على تقديم برنامج يتناول بالأرقام المستهدفة التحقيق في مختلف جوانب الحياة وتأكيد قياداته بأن نسبة تنفيذ برنامج الرئيس تجاوز الـ٨٠٪ وهناك عام آخر لإنجاز ما تبقى من البرنامج .

الإخوان المسلمون

أعلن المرشد العام للإخوان عن المشاركة في الانتخابات بنحو ٣٠٪ من إجمالي عدد مقاعد المجلس . وحصل الإخوان في انتخابات ٢٠٠٥م على ٨٨ مقعداً أي ما يعادل ٢٠٪ وكان ذلك مفاجئاً لهم وللحزب الوطني لأن التوقعات كانت تشير إلى أقل من ذلك بكثير وبحسب بيان المشاركة فإنه جاء للتصدي للفاسدين والمفسدين وعدم ترك الساحة السياسية مجالا خصا لهم دون حسيب ولا رقيب .

وكان بيان المرشد العام حول الموافقة بالمشاركة قد أشار إلى أن ٩٨٪من أعضاء مجلس الشورى العام وافقوا على المشاركة ووافق ٨٦٪من أعضاء المجلس على أن تكون نسبة المشاركة في حدود ٣٠٪ووافق ٨٨٪ على مشاركة كل المحافظات .. واعتبر بعض أعضاء قيادة الإخوان من المعارضين للمشاركة أن هذه النتائج كاشفة وتعطي صورة لما آلت لها الأمور بعد انتخابات الإخوان الأخيرة .

حزب الوفد

ويشارك في الانتخابات و يعتبر حزب الوفد حزبا ليبراليا وهو أقدم حزب في مصر تأسس العام ١٩١٩م قبل ثورة يوليو وأعيد تشكيله في عهد السادات باسم حزب الوفد الجديد ويشارك في الانتخابات بحوالي ٢١٢ من قياداته ويظهر الحزب وبوقت مبكر اهتمامه بالانتخابات حيث أقر البرنامج الانتخابي في مؤتمر الحزب السنوي الثالث بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩م ويوضح الحزب بأن مشاركته كان بقرار من الجمعية العمومية للحزب بنسبة ٥٤٪ لصالح المشاركة مقابل ٤٦٪ ضد المشاركة .

الانتخابات بين المشاركة والمقاطعة

انقسمت الساحة السياسية بين المشاركة والمقاطعة وكل فريق منهما له أسبابه التي يستند إليها وأهمها يتمثل بالتالي :

وجهة نظر المقاطعين

– ليس من يحدد النظام السياسي هو الانتخابات وسواءً جرت أم لم تجر فالنظام قائم والحزب الوطني له القرار الأول والأخير في تحديد خريطة البرلمان(٨).

– النظام يرى أن شرعيته من رضا العالم له وليس المواطن ولهذا يلجأ إلى الانتخابات .

– في حال وجود انتخابات حقيقية دون تزوير فإن النظام لايحصل على أكثر من ١٠٪ ومن يوليو ٢٠٠٧م برفع إشراف القضاء فإن النظام يعين المؤيدين وفي نفس الوقت المعارضين.

– النظام الحاكم يفتقد إلى شرعية الأداء فهو لم يقم بوظائفه نحو المجتمع في التعليم والصحة والسكن والغذاء وبهذا يخلق وضعاً سيئاً وضغوطاً شديدة على المواطن جعلته في حالة من الفقر والحرمان تكبل حركته للمطالبة في حقوقه .. ورغم التوقعات باتساع دائرة المقاطعة إلا أنها أصبحت محدودة ومن الأحزاب المقاطعة حزب الجبهة الديمقراطية الذي يرأسه الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، وحزب الغد جناح الدكتور أيمن نور وحركة كفاية وعدد من الحركات الشبابية.

مبررات المشاركة

رغم إيمان هذه الأحزاب بأن الانتخابات سيجري تزويرها إلا أنها قررت المشاركة للاعتبارات التالية :

– الأوضاع مهيأة لتقدم الأحزاب الجادة في الانتخابات فهناك رفض واضح لسياسات الحزب الحاكم وحالة من التذمر وصلت إلى الطبقة الوسطى التي ترغب في التغيير

– الانتخابات فرصة لا تتكرر إلا كل خمس سنوات لخروج الأحزاب إلى الشارع للالتقاء بالناس.

– المقاطعة في ظل النظام الفردي للانتخابات ووجود عدد من المستقلين الذين تقدموا للترشح يجعلها غير ذي فائدة .

– المشاركة تهدف إلى تحريك الشارع ليتحمل مسؤوليته ويمنع التزوير .

وترى جماعة الإخوان بأن قرار المشاركة كما أشرنا سابقا جاء للتصدي للفاسدين والمفسدين، وعدم ترك الساحة السياسية مجالا خصبا لهم دون حسيب ولا رقيب، ولإعلاء قيمة الإيجابية في المجتمع، وضرورة ممارسة الشعب لحقوقه الدستورية والقانونية حتى لا تترك الساحة أمام المزورين ليتلاعبوا بالانتخابات .

اللجنة العليا للانتخابات واختصاصاتها

تشكل برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية رئيس محكمة استئناف الإسكندرية واحد نواب رئيس محكمة النقض (يختاره مجلس القضاء الأعلى) واحد نواب رئيس مجلس الدولة (يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية)، بالإضافة إلى سبعة أعضاء منهم ثلاثة من أعضاء الهيئات القضائية السابقين وأربعة من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشعب (أربعة أعضاء) ومجلس الشورى (ثلاثة أعضاء). وفقا للقانون، و تشكل اللجنة العليا اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من بين أعضاء الهيئات القضائية واللجان الفرعية التي يجرى بها الانتخاب من بين العاملين المدنيين في الدولة.

وفقا لما تضمنه تعديل المادة رقم ٨٨ من الدستور في ٢٠٠٧م، فإن اللجان الفرعية تشكل من بين العاملين المدنيين للدولة وقصر وجود أعضاء الهيئات القضائية على اللجان العامة و القانون لا يقصر عمل اللجنة على تنقية وإعلان جداول الناخبين وتسجيل المرشحين وتحديد موعد بدء الحملات الانتخابية وتشكيل اللجان العامة والفرعية والترخيص للمراقبين والإشراف على سير الانتخاب، بل يوسع من عملها ليشمل متابعة التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية والرقابة على الأموال التي تنفق في الحملات الانتخابية والتأكد من ابتعاد المرشحين في حملاتهم عن توظيف الشعارات الدينية وعن استخدام مؤسسات الدولة ودور العبادة في الدعاية الانتخابية وعن الخطاب التمييزي على أساس الدين أو الجنس أو العرق.

وكانت اللجنة في الكتابات الصحفية للمعارضة قد تعرضت إلى النقد وإلى عدم القدرة في منع التزوير ومن أهم اللقاءات الصحفية مع رئيس اللجنة كان الذي أجرته جريدة الشروق بتاريخ ٣١ أكتوبر واوضح فيه أن إمكانيات التزوير وارده واللجنة إمكانياتها محدودة وتتكون من ١١شخصاً و ليس بمقدور اللجنة مراجعة كشوف الناخبين، فعدد الناخبين ٤٢ مليون ناخب، فوزارة الداخلية جهة لها إمكانيات أكبر، وتتولى ذلك، ولو تبين وجود شكوى ممكن نتدخل ونحل المشكلة، والمراقبة تأتى نتيجة شكوى من أحد الناس، فأبدأ بالتدخل، لكن ليس بمقدوري كلجنة انتخابية مراجعة أسماء ٤٢ مليون ناخب.

ومن أهم ما ورد في الحوار

● المواطنون لديهم انطباع، بأن جميع الانتخابات التي أشرفت عليها اللجنة العليا للانتخابات منذ أنشائها بعد إلغاء نظام «قاضي على كل صندوق» شابتها عمليات تزوير واسعة؟

– نحن نحاول سد الثغرات والانتهاكات ونصححها، وبعدين الذي يجعل الانتخابات أقرب للحقيقة هو إقبال الناس على التصويت.

– لازم تكون فيه جهات معاونة لنا، فنحن ١١ عضواً فقط، فهل سأنزل أكثر من ٣٠ محافظة.

كان العدد النهائي للمرشحين وبعد فصل اللجان القضائية في الاعتراضات والتنازلات ٤٨٠١ يتنافسون في ٢٢٢ دائرة عامة على ٤٤٤ مقعداً بينما تتنافس ٣٨٠ سيدة في ٣٢ دائرة على ٦٤ وهذا أكبر عدد يدخل البرلمان .. ويتتبع حقوق المرأة السياسية نجد انه لم يكن لها أي حق في الانتخاب إلى عام ١٩٥٦م وكان عام ١٩٥٧م أول عام يحق لها فيه دخول البرلمان حيث دخلت امرأتان وشهد العام ١٩٧٩م تواجد ٣٥ بنسبة ٩٪ من قوام البرلمان وفي برلمان ٢٠٠٥م كان عدد العضوات في البرلمان ٤ فقط وفي هذه الانتخابات سيرتفع العدد إلى ٦٤ وقد يزيد.

الرقابة على الانتخابات

لم يتوقف المسئولون في الولايات المتحدة الأمريكية من الإدلاء بتصريحات حول الانتخابات والمطالبة بسماح الحكومة المصرية لرقابة دولية على الانتخابات والإشارة إلى أن في مصر نوع من الممارسات غير القانونية تتمثل في فض بعض الاجتماعات، وحث حكومة مصر على إلغاء حالة الطوارئ ليحل محلها قانون أكثر محدودية وبقابل هذا بالرفض واعتبار ذلك شأناً داخلي وفي اعتقادنا بأن الضغوط الأمريكية لن تجدي فتصريحات الحكومة المصرية تحمل دلالات الإصرار على الرفض ويرى قادة الحزب أن معظم دول العالم لا تلجأ إلى الرقابة الدولية كونها تنال من السيادة وإن الدول التي تطلب الرقابة الدولية لها ظروف استثنائية، مثل السودان والعراق والصومال والعديد من الدول التي لا تسمح ظروفها الداخلية بإجراء انتخابات نزيهة، و مصر قادرة على تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة بما تمتلكه من أدوات أولها اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها محايدة من مجموعة من المستشارين والقضاة الحاليين والسابقين، وثانية الأدوات تتمثل في السماح للمجتمع المدني المصري بالرقابة على العملية الانتخابية، فضلاً عن وجود العديد من وسائل الإعلام المسموح لها بتغطية العملية الانتخابية

وعلى الصعيد المحلي استعدت بعض المنظمات الحقوقية وقناة الجزيرة والحرة ودريم والمحور على مراقبة الانتخابات بوسائلها الخاصة واستعدت الجزيرة وحدها على تغطية ١٤٠ دائرة منها ٧٢ دائرة بالاتفاق مع مركز ابن خلدون والسبي إن إن بتدريب أعضائه على كيفية استخدام المحمول والتصوير دون أن يلفت ذلك انتباه الأجهزة الأمنية ونقله إلى تلك القنوات.

ويستعد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لمراقبة الأداء الإعلامي المرئي والمقروء من خلال رصد القنوات التليفزيونية والصحف المختلفة التوجهات بالاعتماد على باحثين متدربين على يد خبير دولي من سلوفاكيا للتقييم طبقا للوثائق الدولية والبيان المشترك للإعلام والانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والتي تضمن المبادئ التي ينبغي على الوسائل الإعلامية الاسترشاد بها خلال العملية الانتخابية، كما تستعد لإعداد تقاريرها بهذا الشأن مقسم إلى عدة محاور ما بين الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة والقنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بالإضافة إلى عدد من المواقع الإلكترونية من بينها موقع الإخوان المسلمين "إخوان أون لاين" لإرساله إلى كل من اللجنة العليا للانتخابات واللجنة الإعلامية بوزارة الإعلام عقب ظهور إعلان النتيجة النهائية للانتخابات، وسوف يجري الرصد لـ ١٤ صحيفة ورقية ومن أهم الصحف المدرجة داخل خطة الرصد الفجر، الدستور، المصري اليوم، نهضة مصر، صوت الأمة، ولم تغلق دائرة الرصد عند هذا الحد بل يضاف إلى ذلك خمس مجلات هي : الأهرام العربي، روز اليوسف، آخر ساعة، المصور، أكتوبر" عن طريق قياس مساحة الخبر أو التغطية بالسنتيمتر المربع بما في ذلك العنوان والصور وهل إذا كانت سلبية أو ايجابية أم محايدة.

أما بالنسبة للإعلام الحكومي سواء المرئي أو المقروء فوضع له عدة عوامل للرصد والمراقبة أهمها الحيادية وعدم التفرقة بين الأحزاب أو المرشحين مع التزام الصحافة القومية بتغطية جميع مظاهر الحياة السياسية مع توفير آراء مختلفة ويجب إلا تتحول الصحافة الحكومية إلى بوق دعاية يخدم مصالح حزب واحد ومن دورها توعية الناخبين عن طريق توفير معلومات محايدة حول إجراءات عملية الاقتراع كما اخذ على الجرائد القومية «الأهرام، والأخبار، واخبار اليوم، والجمهورية، والأهرام المسائي، وروز اليوسف» انحيازها الواضح للحزب الوطني الحاكم أثناء تغطية انتخابات الشورى السابقة.

أما بالنسبة للإعلام المرئي أعد المركز خطته لمراقبة أداء ١٠ قنوات منها ٤ قنوات من التليفزيون المصري الأرضي وهي " الأولى، والثانية، والثالثة، والنيل الإخبارية " عن طريق متابعة بث هذه القنوات للتغطية الانتخابية وكيفية تناولها للمادة التي تذاع طبقا للمقياس الزمني للعرض والحيادية بالنسبة للحديث عن المرشحين كما يفرض على جميع الوسائل الإعلامية أن تتوقف عن نشر أو بث كل مواد الدعاية الانتخابية للمرشحين قبل ساعة من الموعد المقرر لإجراء الانتخابات.

الخلاصة والاستنتاجات

● الانتخابات تظهر صورة من صور التناقضات بين أحزاب المعارضة بما أكده تحالف من سبعة أحزاب هي : حزب الأحرار، حزب الجيل، حزب شباب مصر، حزب الغد جبهة موسى مصطفى، حزب مصر العربي الاشتراكي، حزب التكافل، وحزب الخضر على ضرورة وقف بث إعلانات حزب الوفد على التليفزيون الرسمي للدولة، مطالبين بضرورة أن تكون هناك حملة على المستوى الرسمي بدلاً منها تتبناها الدولة عبر قنوات التلفزيون التابع لها، تحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات وتفعيل دورهم.

كما أكدوا رفضهم لأي رقابة خارجية على الانتخابات، مؤكدين أن وجود قاضٍ على كل مجمع انتخابي وتفعيل دور الناخب ورقابة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، هي أكثر فاعلية من أي رقابة خارجية.

● تسامحت الدولة مع مستوى متزايد من النقد والمتابعات النقدية للصحف الحزبية والخاصة.

● لا يمكن التوقع بنتائج دقيقة للانتخابات بالنسبة للإخوان لكن قد تكون نسبة تواجدهم داخل البرلمان أقل من التي شهدها المجلس السابق فهناك عدد من أحزاب المعارضة تخوض الانتخابات بمنافسة قوية وبثقل كبير،مقارنة مع انتخابات ٢٠٠٥م وهناك كما يبدو توجه من الحزب الوطني إلى منع الإخوان من الحصول على نفس مقاعد البرلمان السابق .

● البرلمان القادم هو الذي يختار الرئيس المقبل لمصر ويسعى الحزب الوطني بكل قوته لأن تكون نتائج الانتخابات لصالحه ومن المهم أن يكون ذلك بأغلبية مريحة يجري حسمها في الجولة الثانية فهو يستخدم إمكانيات الدولة إضافة إلى قدرته على الاستفادة من أموال التجار أعضائه المرشحين للبرلمان في حملته الانتخابية وهذا لا يعني في أية حال أن الحزب لا يمتلك أي شعبيه فوظائف الدولة القائمة وبفعالية وخاصة في دعم المواد الغذائية والدواء ومساعدة الأسر الفقيرة من خلال البطاقة التموينية وغيرها من الخدمات جعلته مقبولاً بدرجات متفاوتة من قبل المواطن ففي القاهرة لا يختلف اثنان بأنه يتقدم في الكثير من الدوائر عن الإخوان وكثيرا ما تسمع من المواطن العادي الثناء على بعض الوزراء وعلى أن أعضاء الوطني يمثلون الإسلام المعتدل.

● للحزب الوطني تفوق واضح في كوتة المرأة ففي هذه الكوتة يتنافس أعضاء الوطني فيما بينهم ومن صوره على سبيل المثال ملاحظة قائمة المرشحات في شمال القاهرةفعددهن سبع مرشحات يتنافسن على مقعدين وفي دائرة جنوب القاهرة عددهن ٦ مرشحات من الوطني وثلاث من الأحزاب الأخرى وفي دائرة الإسكندرية عدد مرشحات الوطني ١١ مرشحة و٥ من الأحزاب الأخرى .

● جرى اعتقال العشرات من الإخوان سواء من الأنصار أو الأعضاء أو المرشحين وتحاول السلطة تجفيف منابع تمويل الجماعة حيث تم إغلاق ١٥٠ منشأة متلكها أعضاء وقيادات في الإخوان وحتى جلود الأضاحي التي كان يستفيد منها الإخوان وتوفر دخل للجماعة يصل إلى ٣٠ مليون جنيه وجهت الجهات الرسمية المجازر التي تتبع الدولة في هذا العيد إلى عدم التعامل مع أي جمعيات خيرية تقوم بجمعها وبيعها إلا بتصريح رسمي وفي كل الأحوال فالجماعة الأفضل تنظيما وشعبيتها لايذكره احد والعلاقة بين النظام والجماعة تشهد مرحلة من التوتر ومن المصلحة إلا يتم عزل أو إقصاء الإخوان أو التباري معهم وفقاً لمنطق المبادرة الصفرية لان لذلك في تقديري سيكون مردود سلبي على حالة الاستقرار وهو ما يُظهر إدراك ذلك من قبل قيادات الحزب الوطني والإشارة إليه في تصريحات عديدة بالتعامل الموضوعي مع الواقع السياسي الراهن ..

● يشارك ٩ وزراء من الحزب الوطني في الانتخابات كمرشحين للبرلمان وتؤكد المؤشرات فوزهم جميعا .

● حركة الإخوان في مصر اختارت المشاركة في الانتخابات وهي محظورة وكان اختيارها للمشاركة أفضل من خيار المقاطعة مثلما أقدم عليه الإخوان في الأردن وارتفعت مطالبتهم بإعادة الانتخابات البرلمانية التي رفضوا المشاركة فيها بعد إعلان النتائج ورغم النصح لهم من إخوان مصر بالمشاركة .. وخيار إخوان الأردن يحمل دلالة أن الحركة على المستوى الإقليمي تعاني من ضعف في وحدتها.

● تبرر الحكومة التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين رغم أنها محظورة بقول الدكتور مفيد شهاب . «نتغاضى عن بعض الأشياء غير القانونية، خوفاً من اتهامنا بظلمهم، والدولة وأجهزتها تتعامل مع القوى السياسية وأحزاب المعارضة من واقع الدستور والقانون»